

إعادة البناء من أجل الخير

الإجراءات المطلوبة من الحكومات لدعم المجتمع المدني وتعزيز استدامته

أسفرت جائحة كوفيد-19 عن آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية استثنائية، وبتنا بحاجة لخطط إنعاش لتوسيع مجال الحقوق، وجعل الاقتصادات أكثر عدالة، وزيادة الاهتمام باللامساواة، وعكس أزمة المناخ، وبناء مؤسسات دولية يمكن العمل معها. يجب اعتبار المجتمع المدني - الذي يشمل مجموعة كاملة من الجماعات المدنية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، والمجموعات التطوعية، والصناديق الائتمانية، والمؤسسات والجمعيات، والنقابات، والمؤسسات الاجتماعية، ومقدمي الرعاية ووكالات الرعاية - قوة حيوية لإخراج العالم من الأزمة والقطيعة مع السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت بالفعل فاشلة جدًا. حان الوقت لأن تبدأ الحكومات بالعمل على تحقيق [التزاماتها الدولية](#) والاستثمار في جهد مدني مستدام لإعادة البناء.

تُستخدم هذه الوثيقة كدليل عملي للإجراءات التي يمكن للحكومات اتخاذها لدعم المجتمع المدني وتمتينه كجزء من جهود التعافي وإعادة الإعمار ما بعد كوفيد-19، وهي تستند إلى أدلة عن مبادرات من حول العالم لتقدّم اقتراحات إضافية لدعم هذه الجهود، بناءً على رؤى شبكات المجتمع المدني في أكثر من 80 دولة، بما في ذلك التقييمات التي أجرتها مجموعة تآلف المؤسسات الوطنية ([AGNA](#))، ومؤسسة معونة الجمعيات الخيرية ([CAF](#)) وسيفيكوس ([CIVICUS](#)). ونأمل أن يكون هذا المورد بمثابة دعوة لوضعي السياسات والوكالات الحكومية إلى مراجعة الإجراءات المتعلقة بالمجتمع المدني وتعزيزها. أما بالنسبة لمجموعات المجتمع المدني، فننتوقع أن يعزز هذا المورد جهود تأمين الإجراءات الداعمة التي نحتاجها عبر البلدان.

لذا، نوصي باتخاذ التدابير التالية لدعم وتعزيز المجتمع المدني ضمن خطط الاستجابة والإنعاش المتعلقة بكوفيد-19:

1. رفع القيود؛ إعلاء قيمة المجتمع المدني وإسهاماته
2. دعم المجتمع المدني في تغطية تكاليف التشغيل وتخفيضها
3. توفير المرونة في المتطلبات التنظيمية
4. إشراك المجتمع المدني في صناديق التحفيز والإعانات حول كوفيد-19
5. تطوير البنية التحتية اللازمة لرفع مستوى جهود المجتمع المدني
6. تمكين المجتمع المدني من تطوير بدائل مستدامة

1. رفع القيود؛ إعلاء قيمة المجتمع المدني وإسهاماته

تواجه المجتمع المدني في طليعة الاستجابة العالمية للجائحة لتقديم الخدمات المنقذة للحياة وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات اللازمة لتعزيز المساءلة ومتابعة استجابة السياسات. ومع ذلك، استُخدمت الجائحة عبر العالم لإضفاء الشرعية على مروحة من القيود غير المبررة على الحريات المدنية و/أو لإبعاد المجتمع المدني عن عمد عن جهود التخطيط والتنفيذ من خلال مستويات غير مسبوقة من الرقابة، والتهميم على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام عنف أجهزة الدولة لكبح الانتقادات، والانتهاك الجسيم للحق في الخصوصية.

أكثر من أي وقت مضى، على الحكومات الاعتراف بالحاجة إلى مجتمع مدني متنوع وحيوي ومرن للتأكد من نجاعة تدابير الطوارئ وضمودها أمام اختبار التناسب والضرورة. يجب التمسك بالحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة

والتححرر من التعذيب والمعاملة المهينة، حتى في حالات الإعلان الرسمي عن الطوارئ، وكذلك الحق في التعبير عن المعارضة الديمقراطية. وفي هذا السياق، يمكن للحكومات القيام بمزيد من الأفعال للتأكيد على دور المجتمع المدني في جهود الاستجابة والإنعاش. يضيف العمل مع المجتمع المدني إلى تمكين الحكومات وقطاع الأعمال من فهم الحقائق الأساسية بشكل أفضل، وتطوير التدخلات الهادفة والمستجيبة لمحركات عدم المساواة والاضطرابات الاجتماعية. في الإكوادور، مثلاً، يوفر [موقع رسمي](#) على الإنترنت المعلومات حول جهود المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد، كما تم إنشاء منصات مماثلة في إيطاليا وفرنسا وأوكرانيا، وهناك مبادرات لعرض جهود المجتمع المدني من خلال التلفزيون في إثيوبيا.

يمكن للحكومات المحلية أن تكون فعّالة بشكل خاص في دعوة المجتمع المدني لمشاركة عمله في المنصات المتاحة وتوفير الوسائل لأقسام أخرى من المجتمع لدعم وتوسيع هذه الجهود. وهذا يشمل إزالة القيود المفروضة على وسائل الإعلام المحلية وتمكينها من العمل مع مجموعات المجتمع المدني الأخرى لتعزيز ثقة الجمهور ومشاركته، لأن الفهم المحدود لمنظمات المجتمع المدني يؤثر بشكل مباشر على [الملكية المحلية](#) للأسباب ويحد من استدامة القطاع وعمله بشكل استراتيجي.

2. دعم المجتمع المدني في تغطية تكاليف التشغيل وتخفيضها

يُعتبر دعم نفقات التشغيل طريقة مباشرة لتعزيز المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات العاملة على الخطوط الأمامية. كما إن الدعم المرن وغير المقيد لتكاليف التشغيل يمكن المؤسسات من الاستثمار في البنية التحتية والوظائف التي ستساعد على توسيع نطاق التأثير والاستدامة. ويسمح توفر الدعم التشغيلي كذلك بالتكيف والاستجابة سريعاً أثناء الأزمات.

مثلاً، سمحت ليتوانيا للجمعيات والمؤسسات المستأجرة للممتلكات من البلدية والهيئات التابعة للبلدية بالحصول على إعفاء أو تخفيض في مدفوعات الإيجار والعقوبات المفروضة على المدفوعات المتأخرة. وهناك معلومات عن عن تدابير مماثلة في لاتفيا ولبنان. وفي زيمبابوي، قامت الحكومة بإلزام الملاك والمصارف بفترة سماح متناسقة مع إجراءات الحجر بشأن الإيجارات والرهون العقارية، وأمرت بإعفاء الواردات المتصلة بكوفيد-19، كالمعدات الوقائية الشخصية وأدوات الفحص، من الرسوم. وتشير التقارير إلى توفر المواد الأساسية والأصول المادية في ملاوي وناميبيا، رغم ضرورة اقتزانها بمعلومات شفافة وسريعة حول هذه المبادرات، حيث يمنع غياب التواصل الفعال حول تدابير الإغاثة المجموعات الأكثر احتياجاً من معرفة هذه التدابير والوصول إليها.

كما هو الوقت المناسب الآن للحكومات لإحراز التقدم وتطوير آليات مالية جديدة ومبتكرة لدعم المجتمع المدني، مثل تعزيز مبادرات مراجعة أنظمة ضريبة القيمة المضافة وتقديم الإعفاءات الضريبية وتحسين الحوافز الضريبية للعطاءات بشكل مترابط وليس فقط للتدخلات المتعلقة بالأزمات، ويمكن أيضاً إعادة توزيع الرسوم والأموال ووسائل الاستثمار لدعم تدخلات المجتمع المدني. مثلاً، قامت المملكة المتحدة بتخصيص الضرائب غير المباشرة، مثل استخدام مدفوعات ضريبة القيمة المضافة على معدات الحماية الشخصية، للجهود المبذولة لدعم عمال الصحة في الخطوط الأمامية. أما في الشرق الأوسط، فقد عرضت الحكومات تقديم قروض للمجتمع المدني عوضاً عن المساعدة المباشرة. ويظهر ضرورة إعداد مجموعة من أدوات التمويل، المالية وغير المالية والمدفوعة بالطلب، لمساندة المجتمع المدني في زيادة مرونته.

3. توفير المرونة في المتطلبات التنظيمية

أبلغت مجموعة من البلدان عن تدابير لزيادة المرونة في الإجراءات الإدارية للجمعيات والمؤسسات المسجلة، بما في ذلك تغييرات متعلقة بالمشتريات والإنفاق والإبلاغ وتقديم المنح والتعاقد. ويمكن أن يكون تعديل متطلبات المشروع وإعداد التقارير الإدارية، مثلاً، طريقة سريعة وفعالة لضمانة مجموعات المجتمع المدني، أو من خلال تحديث تمويل المشاريع والتعاون وترتيبات التفويض كما جرى في ملاوي والمكسيك.

كما تم اعتماد الإجراءات لتأمين المرونة في متطلبات المحاسبة والضرائب في بعض البلدان، فقد وقرت ألمانيا، مثلاً، مرونة في إدارة التبرعات وكذلك في حساب الخسائر وانخفاض رأس المال، وجرى تطبيق إعفاءات جزئية من الضرائب التي تدفعها المنظمات غير الحكومية في أماكن أخرى.

4. إشراك المجتمع المدني في صناديق التحفيز والإعانات حول كوفيد-19

للأسف، يغيب المجتمع المدني عن التدابير المنهجية لدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي من الوباء، هذه التدابير التي تم تطويرها مراعاة للأعمال التجارية في معظم السياقات، رغم الحاجة الماسة لتوفير دعم مالي مخصص، بما في ذلك تدابير دعم الدخل والإعانات، للمجتمع المدني في كل البلدان. ويجب توسيع نطاق التدابير الحالية الهادفة إلى انتعاش الأعمال التجارية لتشمل المجتمع المدني، وأن تكون مصحوبة بتدخلات تستجيب للاحتياجات الخاصة للمجموعات الصغيرة والكبيرة، الرسمية وغير الرسمية الموجودة عبر الطيف الأوسع للمجتمع المدني.

تقتصر الأمثلة المتاحة على إجراءات الإنعاش للمجتمع المدني على **حزمة تحفيز** بقيمة 750 مليون جنيه استرليني من حكومة المملكة المتحدة و**حزمة دعم** بقيمة 700 مليون يورو للمجتمع المدني والفنون والقطاع الثقافي في النمسا. على نطاق أصغر، تم اعتماد **صندوق استقرار** بقيمة 35 مليون يورو لدعم احتياجات التمويل العاجلة في أيرلندا، ويضم صندوق المنح الرئاسية في روسيا 3 مليار روبل (حوالي 39 مليون يورو) للمنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تم اللجوء لخطط دعم الأجور والوصول إلى الائتمان في الأرجنتين وأستراليا وفرنسا وهولندا، ومخصصات لخدمات الفئات الضعيفة مثل النساء وكبار السن في كندا، في حين شرعت أيرلندا في إنشاء صندوق للابتكار الاجتماعي في مشاريع الإنعاش.

وتشير التقارير الواردة من جنوب إفريقيا إلى مجموعة من الإجراءات لدعم المجتمع المدني التي بدأتها الحكومة والمؤسسات الخاصة والشركات. أعلنت مؤسسات مثل مؤسسة معونة الجمعيات الخيرية في جنوب أفريقيا (CAF)، ومجموعة **Mergon**، ومقاطعة **غربي الكيب** (وزارة التنمية الاجتماعية) عن توفير تمويل للمنظمات غير الحكومية يتضمن فرصاً للجمهور لدعم الأهداف المنشودة. كما صرفت **اللجنة الوطنية لليانصيب** 150 مليون راند كإجراء إغاثة للمنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن يساعد صندوق التضامن الرئاسي للمنظمات غير الحكومية التي تنقذ خدمات تتماشى مع أهداف الصندوق للوقاية والكشف والرعاية والدعم. بشكل عام، هناك مجموعة واسعة من الإجراءات الممكنة والضرورية لتشجيع الشركات والمؤسسات الخيرية والجمهور عامة في دعم جهود المجتمع المدني.

5. تطوير البنية التحتية اللازمة لرفع مستوى جهود المجتمع المدني

بالنسبة للحكومات، هذا بالضبط هو وقت تأسيس آليات أوسع لدعم المجتمع المدني وتمتينه، بما في ذلك التمويل المتوسط والطويل المدى للشبكات أو المنظمات الجامعة، وتطوير منصات تبادل المعرفة والاستراتيجيات والموارد، بطرق تعزز التماسك والتعاون، لا المنافسة. ويمكن للشركات عبر الوطنية دعم جهود المجتمع المدني من خلال منصات جمع الأموال والمساهمة في الرواتب، تمامًا كما يمكن للمؤسسات الخيرية [الاستفادة من الأصول والأوقاف](#)، وهي تفعل كذلك، لخلق مسالك جديدة ومرنة لموارد المجتمع المدني الأساسية.

وقد تم تعزيز خدمات المتطوعين والشباب الوطنية في البرتغال وإيطاليا المسخرة لدعم جهود المجتمع المدني. وفي بلجيكا، يمكن صندوق كوفيد-19 للتضامن موظفي الاتحاد الأوروبي من المساهمة في منظمات المجتمع المدني. وقد اعتمدت لاتفيا وهولندا وغيرها من البلدان إعفاءات ضريبية على التبرعات المقدمة للمجتمع المدني. أمّا في سيراليون، فقد أتاحت منصة تقودها الحكومة للمجتمع المدني التفاعل مع جهود الرئيس والوزراء المعنيين بجهود مواجهة الجائحة، مما مكّن لممثلي المجتمع المدني من الوصول إلى وزارات الصحة والمالية وفريق الاستجابة للطوارئ مباشرة والتنسيق بشأن كوفيد-19. كما ضمّ فريق العمل الوطني المعني بكوفيد-19 في ملاوي ممثلين من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والحكومة والهيئات الدينية، وغيرهم، مما ساعد في تسخير الخبرات والشبكات التي يمكن أن تقدمها مختلف أجزاء المجتمع المدني إلى هذا الجهد.

لكننا نحتاج أن تقوم الحكومات بتطوير حوافز أقوى للمجتمعات للاستثمار في المجتمع المدني في مختلف البلدان، وعليها أن تعقد الشراكات النشطة مع المجتمع المدني لبناء المشاركة العامة من خلال دعم التأثير الذي تحققه وتبادل المعلومات عن تخصيص الأموال العامة واستخدامها. وبشكل عام، علينا استغلال هذه اللحظة لتحفيز الشراكات والحملات بين القطاعات التي تهدف إلى تعزيز [حركات العطاء المحلية](#) داخل البلدان وفيما بينها.

6. تمكين المجتمع المدني من تطوير بدائل مستدامة

يعتبر المجتمع المدني من المكونات الحيوية في مقاربات إعادة الإعمار المتمحورة حول الناس، لتلبية مطالب التغيير الإيجابي. إن الشراكات الحقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني تتيح اعتماد استجابات أفضل تنسيقًا في الأوقات الحرجة، وتضمن عمل الفاعلين معًا لتقييم مخاطر الأزمات على مختلف السكان والتخفيف منها. لكن ذلك لن يحدث قبل أن يصبح المجتمع المدني جزءًا لا يتجزأ من المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساحات صنع القرار لتصميم البدائل الاجتماعية والاقتصادية لعالم ما بعد الجائحة. إن المجتمع المدني الممكن وذو الشبكة الواسعة والمزود بالموارد المناسبة هو قوة من أجل الخير يجب الاحتفاء بها.

إن إعادة التوازن للسلطة وبناء التضامن هما مفتاحين للإصلاحات الهيكلية التي نحتاجها في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الحث المنهجي على تحويل التركيز من نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للأداء إلى إعطاء الأولوية للرعاية كمقياس أساسي. وتتطلب التغييرات التحويلية التي طال انتظارها، مثل إنهاء التدفقات الخارجة الصافية للأموال والموارد الأخرى من بلدان الجنوب إلى الشمال العالمي حتى يتسنى للأولى الحصول على موارد أكثر إجمالاً لإعمال الحق

في التنمية المستدامة لشعوبها، بالإضافة إلى الدعم السياسي والشعبي. إن تعزيز المجتمع المدني وتوسيع الحريات المدنية عليها أن تكون في صلب مسار الانتعاش العالمي الشامل الذي نحتاج إليه للخروج من الجائحة.

لمزيد من المعلومات:

<https://www.civicus.org/index.php/what-we-do/strengthen/agna> مجموعة تآلف المؤسسات الوطنية:

<https://www.cafonline.org> مؤسسة معونة الجمعيات الخيرية:

<https://www.civicus.org> سيفيكوس: